ولكن لا يرجع بدين من الثمن بل يتبع البائع به دينا في ذمته
لانه بمنزلة دين طرأ بعد الفلس وبيعه كما لها
الخيري بيعه يرجع الى البتا والخيري قوله كما لها
يرجع الى الامة يعني ان السيد اذا باعها لزوجها
بيعا البتا فان حد اقما حينئذ كما لها تكون لسيدها
انتزاعه فيمن يترع مالها ويتبعها ان عتقت
لان بيعه شوى الهبة قولان ولا يسقط عن الزوج
بيع له او لغيره من سيد او سلطان وغير ذلك
من احكام مالها وبطل في الامة انجها مع
حرة فقط تقدم انه لا يجوز لذا شان ان يتزوج
الامة الا بشروط ثلاثة ان تكون الامة مسلمة
وان تكون عادما لطول لحرة وان يخشى على نفسه
الزنا فاذا عدم هذه الشروط او بعضها وعقد على
الامة مع الحرة في عقد واحد سواسيين لكل واحدة
صداقها ام لا فان النكاح يكون بالنسبة الى الامة
باطلا وبالنسبة الى الحرة صحيحا على المشهور وهو قول
ابن القاسم لا يقال القاعدة ان المقترة اذا جمعت
حراما وحلالا غلب جانب الحرمة وبطلت كلها لانا
نقول هي فيما لا يمكن المعاوضة على الحرام كبان
كالوجمت بين حر وعبد في عقدة البيع او بين
ثوب وخنزير وما استشهد ذكر بخلاف الامة مع الحرة
في عقد فان الامة نكاحها صحيح عند عدم الطول
وخوف الزنا فلا يرد احتجاج فتحصل في بطلان

العقد

العقد فيها وحل فسخ نكاح الامة فقط حيث لم تكن الحرة
سيدتها والا بطل العقد فيهما معا على المشهور للخلاف المالكي
لان السيدة تملك الصداقين فلا يتعين الحلال من الحرام
وهنا حيث امتنع تزويج الامة كما هو الموضوع والا جاز العقد
ويتصور حلية تزويج الامة مع الحرة فيما اذا خشي العنت
في امة معينة فان له تزويجها بلا شرط كما في الواضحة
خلافا لابن الحسن والمراة وبحرمها يعني ان من عقد
على خمس سوة في عقد واحد فان النكاح يفسخ في الجميع
ابدا ابي قبل الدخول وبعده طال الزمان او قصر وسواء
سمى لكل واحدة صداقها او لم يسم ولا ارث لواحدة
منهن ومن بقي بها منهن فيما سمي ان كان والا صداق
المثل وتعتد بالاقراء ان كانت ممن تحيض ولذلك اجمع
بين المراة وبحرمها كجمعها مثلا في عقد واحد فان النكاح
يفسخ فيهما ابدا ولو ولدت الاولاد ولا ارث كما في جمع الخمس
وانما فسخ في الجميع هنا لعدم تعيين الحرام بخلافه في الامة
مع الحرة وللزوجها العزل ان ادنت ولسيدها كالحرة
اذا ادنت يعني انه يجوز للرجل ان يعزل عن زوجته
لكن ان كانت امة فلا بد من اذنها واذن سيدها للزوج
حيث كانت ممن تحمل لحقه في الولد فلا تستقل دون
السيد فان امتنع جاز العزل اتفاقا او كبرا وحمل استقلت
قاله اللخمي وان كانت شريفة فيكفي اذنها وان لم يأذن
وليها ظاهر كلامهم وليكانت صغيرة تتمة للجواز
للحرة ان تفعل ما يسعدها في بطنها من الحبين ولذا له

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)